

هذا الاجراء بعد ذلك يحظر تام على تصدير النفط العربي الى الولايات المتحدة الامريكية، نظرا لتدخلها المسافر الى جانب العدو الصهيوني ودعمها غير المشروط لطاقت العدو في المجالات العسكرية والمالية والسياسية والدبلوماسية ، ثم توسع هذا الحظر ليشمل هولندا نظرا لمواقفها العدائية من القضية العربية . وقد بادر العراق من جانبه الى تأميم كافة المصالح الامريكية والهولندية في الشركات البترولية العاملة في الاراضي العراقية .

وفي ٤ نوفمبر - تشرين الثاني - الماضي قرر وزراء النفط العرب تحديد نسبة تخفيض الانتاج العربي بخمسة وعشرين بالمائة من معدل الانتاج قبل اندلاع حرب رمضان على ان يزداد هذا التخفيض بعد ذلك بنسبة ٥ في المائة في بداية شهر ديسمبر - كانون الاول - وفي كل شهر من الاشهر التالية .

وعلى اثر صدور بيان الدول التسع الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة في ٦ نوفمبر - وهو البيان الذي أكد مطالبة هذه الدول لاسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة كما تطالب بالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني - قرر وزراء النفط العرب الايقاف المؤقت لنسبة التخفيض الاضافية ( ٥ ٪ ) المقررة لشهر ديسمبر وذلك فيما يتعلق بدول السوق الاوروبية المشتركة باستثناء هولندا .

ثم انعقد مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر في الفترة ما بين ٢٦ الى ٢٨ نوفمبر وأصدر قرارا في مجال النفط يقضي « بالاستمرار في استخدام النفط كسلاح اقتصادي في المعركة الى أن يتحقق الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق الوطنية لشعب فلسطين وذلك على النحو التالي : ( ١ ) الاستمرار في الحظر بالنسبة للدول المساندة لاسرائيل ، ( ٢ ) الاستمرار في نسب التخفيض الى الدرجة التي لا تؤدي الى تخفيض دخل الدولة أكثر من ربع دخلها في عام ١٩٧٢ ، ( ٣ ) تشكيل لجنة من وزراء الخارجية والنفط في الدول العربية البترولية مهامها ما يلي :

اولا : وضع قائمة تصنيف الدول الى : دولة صديقة ، دولة محايدة ، ودولة مساندة للعدو .

ثانيا : متابعة تنفيذ قرار استخدام النفط واعادة النظر في تصنيف الدول وفقا لما يلي :

أ - نقل تصنيف الدولة من فئة الى أخرى وفق التزامها بتنفيذ الخط السياسي المقرر من قبل مؤتمر القمة او اتخاذها مواقف من شأنها اعادة النظر في تصنيفها وعلى أن تكون هذه المواقف سياسية واقتصادية وعسكرية .

ب - اعطاء الدولة المحايدة والتي تصبح صديقة الكميات التي كانت تستوردها في عام ١٩٧٢ وعلى أن تتعهد بعدم اعادة تصديرها خاما أو مواد نفطية .

ج - عدم جواز اعادة تصدير النفط من بلد مستورد الى بلد آخر معاد .

ثالثا : تجتمع اللجنة المشار اليها اعلاه لوضع التصنيف ويبلغ للدول العربية المنتجة للنفط او التي يصدر من مرافئها لتنفيذه « .

وعلى اثر الاجتماع العادي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط في الكويت بتاريخ ٨ و٩ ديسمبر الماضي اتخذ وزراء النفط العرب ، الى جانب قرارهم باستئناف خفض الانتاج شهريا بنسبة ٥ بالمائة ابتداء من شهر يناير ١٩٧٤ ومواصلة الحظر الشامل على شحن النفط الى الولايات المتحدة وهولندا ، اتخذوا القرارات التالية :

« ١ - اذا تم التوصل الى اتفاق حول الانسحاب من كل الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ وفي مقدمتها مدينة القدس بموجب جدول زمني موقع من اسرائيل تضمن الولايات